حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي :
هل من إستراتيجية بديلة ؟

د. محمد فرحي*

Résumé : Dans le contexte économique international actuel, caractérisé par l'ouverture des marchés nationaux, et l'abolition des barrières à la pénétration étrangère, les accords d'intégration régionaux se sont multipliés, telle l'UE en Europe, l'ASEAN en Asie, ou l'ALENA en Amérique.

Les économies sous développées, malgré les différenciations de stades de développement se sont attelées à la recherche de programmes de soutien à travers différents accords de partenariat, suscitant plusieurs avis d'encouragement et de critique à la fois.

D'après cette analyse, bien que l'intégration des économies maghrébine et arabe s'annonce dure, elle est conçue avec beaucoup d'optimisme et considérée comme une stratégie d'assaut adoptée aux négociations multilatérales et à l'intégration à l'économie mondiale.

مقدمة

تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في أواخر القرن العشرين وبداية هذا القرن بظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتسابق الدول الى الالتفاف حولها، تطلعا الى اكتساب حصص واسعة في السوق العالمية، عن طريق استغلال آليات المنضمة العالمية للتجارة. وقد ينظر الى اتفاقيات الانضمام الى الكيانات القائمة، كالاتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة لدول أمريكا الشمالية، او رابطة جنوب شرق آسيا على انها اختيار استراتيجي لا بديل له. بينما تظل المكاسب المحققة من وراء ذلك تثير الشكوك في صدق النوايا والتعاون.

ويقوم هذا البحث على فرضية أساسية مفادها انه لم يعد من الممكن للبلد الواحد مواصلة مسيرة التنمية وتطوير اقتصاده في إطار الدولة الوطني، واستبعاد التعاون مع اقتصاديات مجاورة في اطار من المساندة التضامنية. لكنه يطرح إشكالية البحث عن إستراتيجية كفيلة بضمان اندماج متوازن في الاقتصاد العالمي تتعادل فيه قوى الأخذ والعطاء للحقوق والواجبات. ويتناول ذلك في الفقرات التالية :

- حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي
- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
- إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي

اولا / حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي

*- استاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة، رئيس فرقة بحث بالمخبر.

رغم امتلاكها للثروات الطبيعية والبشرية، تشكو دول كثيرة من التخلف الاقتصادي. وهو التخلف الذي قد يظهر في عدم استغلال الثروات المتاحة، او قلة استغلال ما هو ممكن منها، او سوء استغلال ما امتدت إليه آليات السياسات الاقتصادية. وقد سعت هذه الدول الى طلب المساعدات المالية والتكنولوجية من الدول المتقدمة أملا في تمكينها من تصفية مظاهر التخلف والتبعية، الموروثة في كثير من الأحيان من حقبة استعمارية، والقضاء على ظاهرة الازدواج القطاعي، ورجاء في تمكينها من الالتحاق بالركب المتقدم.

واذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل الهدف الأسمى للدول النامية للقضاء على التخلف، ورفع مستوى رفاهية الأفراد، فان تحقيقها في الوقت الراهن وبالنظر الى اتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية يكاد يكون مرهونا بضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

1.1 – متطلبات التنمية المستدامة

ينصب اهتمام التنمية الاقتصادية على الجوانب المادية المؤكدة على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق مستوى عال من الرفاهية الاقتصادية لإفراد المجتمع، مما يتطلب تحقيق معدل نمو للناتج الوطني أسرع من معدل نمو الكثافة السكانية. وتضيف نظرية التنمية المستدامة الى أن هذه الأخيرة لا تتحقق إلا في إطار الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات هذه الموارد ونوعيتها".

غير ان ذلك لا يتوقف على إدارة النظم الاقتصادية بالشكل الذي يقضي بالاعتماد على عوائد الموارد المتاحة داخليا فحسب، لكن على إمكانية الاستفادة مما هو محتمل عبر مختلف قارات العالم. لذلك بذلت الدول المتخلفة قصارى جهودها في تصنيع اقتصادياتها، ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحثا عن توسيع مجالات الانتاج والتصدير.

1.1.1 – ضرورة توسيع و زيادة الإنتاج

ان الحقيقة الاولى التي تحرك عجلة التنمية تكمن وراءها قناعة شعوب الدول النامية بالخطر الذي يهددها عندما يكون الاقتصاد الوطني منتجا لسلعة واحدة، او فئة ضيقة من السلع للتصدير. لذا فان الرغبة في إنشاء اقتصاد متنوع امرا منطقيا منبثقا من الواقع، ومطلبا حقيقيا لإرادة الشعوب. اذ تميزت اقتصاديات الدول النامية باعتمادها على إنتاج المواد الأولية الزراعية او المنجمية وبعض المنتجات الغذائية، وتستغلّ عوائدها في اقتناء بعض المنتجات المصنعة، وكميات هائلة من السلع الاستهلاكية. ومثل هذا الوضع الاقتصادي صار حالة ترفضها كل المجتمعات،

– اذ هي حالة تتعارض وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بل تؤدي الى تعميق عجز هذا الأخير، مما قد يوقع الاقتصاديات في فخّ المديونية الخارجية.

– وهي تمثل اقتصادا غير مستقر، مؤهل للتأثر بجميع التغيرات الخارجية سواء كانت في مجال تحديد مستويات العرض أو الطلب أو الأسعار أو معدلات الصرف.

وتعتبر هذه عوامل بليغة التأثير في اقتصاديات الدول النامية. في حين لا تتأثر الدول المتقدمة الا بشكل نسبي وفق للتقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

2.1.1– دروس و عبر من التاريخ

لقد أفادت التجارب التاريخية كثيرا من الدول، منذرة بخطر اعتماد التجارة الخارجية على تشكيلة ضيقة من المنتجات، وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى ثلاث محطات رئيسية، حيث هناك ثلاث أحداث عالمية فتحت للدول النامية أعينها على عدم استقرار الاقتصاد المرتبط بتصدير فئة قليلة من المواد الأولية او المنتجات الغذائية : إنها الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية سنة 1929، ثم الحرب العالمية الثانية[1] .

ومن أهم هذه الأحداث التجربة التي عاشتها الشيلي، حيث كان هذا البلد قبل الحرب العالمية الأولى يصدر مادة " النيتراة الطبيعي" التي كانت لها الأهمية الكبرى في مجموع صادراته، ورغم انه كان يغطي بها 90 % من الإنتاج العالمي لهذه المادة، إلا أن ظروف الحرب قطعت صادراته نحو أوروبا الوسطى، في الوقت الذي اكتشف الألمان طريقة استغلال " الازط " الموجود في الهواء الطلق. وبعد الحرب لم تجد الشيلي سوقا لتصريف منتوجها، وبقي اقتصادها لمدة تزيد عن عشر سنوات يعاني من ويلات هذه الأزمة التي أدت الى نشوب نزاعات سياسية داخلية.

وخلال الحرب العالمية الأولى وجدت الدول المصدرة للمواد الأولية والمنتجات الغذائية نفسها معزولة عن الأسواق الخارجية حيث كانت تبيع منتجاتها من جهة، وعن البلدان المتطورة التي كانت تموّنها بمنتوجات صناعية من جهة أخرى. وكان للازمة الاقتصادية تأثير اشد على اقتصاديات الدول النامية، إذ قلّ الطلب على المواد الغذائية (مثل القهوة والشاي والسكر) والطلب على بعض المواد الأولية (مثل النفط و النحاس) نتيجة تدهور اقتصاديات الدول المتقدمة. وانخفضت أسعار تلك المواد بشكل مؤثر، نتج عنه انخفاض في حجم واردات الدول المصدرة.

وقد تكررت نفس المشكلات مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية، وان بقي هذه المرة مستوى تصدير المواد الغذائية والأولية ثابتا نسبيا، إلا أن الدول النامية لم تتمكن من استيراد ما تحتاج إليه من منتوجات صناعية، ذلك ان الدول المنتجة لها لم تكن قادرة على الاستجابة لحجم الطلب العالمي عليها في ذلك الوقت.

ان هذه التجارب التاريخية دفعت الدول النامية الى ضرورة إعادة هيكلة صادراتها في اتجاه تنويع واسع للمنتجات، ودون ترجيح لمادة على مادة أخرى بات الهدف الأول للسياسات الاقتصادية لدى كثير من الدول، ومنها الجزائر. والواقع ان دافع التوسع في الإنتاج للتصدير وتنويع الصادرات ليس خاصا بالدول المتخلفة فحسب بل هو دافع عام لمختلف السياسات

التوسعية التي تبحث لها عن مورد دائم من العملات الأجنبية، وتحصيل مستمر للتكنولوجيا اللازمة لتطوير صناعاتها.

3.1.1– تأثير ظاهرة العولمة

ان ظاهرة العولمة وبالنظر الى نصوص اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة[2] تهدف الى توسيع حجم التجارة الدولية، وذلك من خلال إلغاء الحماية القانونية للقطاعات الوطنية وإلغاء الحواجز الجمركية على المبادلات التجارية. وهذا ما يعني انفتاح لا مشروط وغير مقيد على العالم الخارجي، مما تنتج عنه إزالة الحماية عن المؤسسات الاقتصادية الوطنية بغض النظر عن مستوى تقدمها ونموها.

وبالنظر الى قوة المنافسة الدولية، فانه يمكن القول بان الوحدات الإنتاجية للدول النامية غير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الدولية، مما يفرض عليها سلوك احد السبيلين:

– اما الصراع من اجل البقاء. وهو اختيار يتميز بالمنافسة في ميدان وزمان لا اختيار فيهما للدول المتخلفة. وبالتالي فان الأمر محسوما أمام عدم تكافؤ الفرص، واحتمالات الفوز ترشح المؤسسات القادرة على المنافسة.

– اما الاندماج في السياسة العامة للشركات المتعددة الجنسيات، وذلك ما يجعل اثار التنمية يتجه مباشرة نحو الخارج على حساب تطوير القطاعات المحلية. وتتأكد هذه الملاحظة خاصة في إطار خصوصيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ان هذه المخاطر تحث الدول النامية على حتمية تطوير علاقاتها الدولية بالشكل الذي يضمن لها مستوى تموين دائم بمواد التجهيز والسلع الإنتاجية والاستهلاكية، وذلك كيفما كان مستوى الطلب الخارجي على ما تصدّره هذه الدول من مواد و سلع استهلاكية، وهو ما يقتضي وضع إستراتيجية عامة للتنمية تستهدف الاستغلال الأمثل لجميع الثروات الطبيعية والبشرية المتاحة في الاقتصاد الوطني، وتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.1 – إستراتيجية ترقية الصادرات

وبدافع من الدول الصناعية والمنظمات التي تستخدمها كأدوات سيطرة وبسط النفوذ (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، ثمّ المنظمة العالمية للتجارة مؤخرا)، اتجهت كثير من الدول المتخلفة ومنها الجزائر الى إستراتيجية ترقية الصادرات. وهي الإستراتيجية التي تتماشى والفكر الاقتصادي التحرري الذي تدعو اليه منضمات "بروتن وودز".

ان تنمية الصادرات تقتضي كثافة إنتاجية، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة في القطاعات ذات الإنتاج القابل للتصدير. فقد حظيت صادرات الجزائر بمعاملات تفضيلية ضمن اتفاقيات التعاون الاقتصادي في بداية السبعينات والى غاية مؤتمر برشلونة (كالقدرة على دخول أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدون قيود في ما يتعلق المتوجات الصناعية او بقيود قليلة

أحيانا)، ورغم ان نتائج هذا النظام التفضيلي لم تكن واضحة على الصورة المنتظرة منه الا ان اتفاقية الشراكة تقتضي بإلغاء هذه الامتيازات.

في هذا الإطار شرعت الجزائر في تدبير برامج إصلاحات اقتصادية تعمل على تقليص بل رفع القيود على صادراتها وارداتها، والتنازل عن حماية صناعاتها. كما اتجهت الإصلاحات نحو تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي. ولذا كانت برامج التعديل الهيكلي في مقابل برامج إعادة الجدولة للديون الخارجية[3]. وتتضح أهمية التصدير في قدرته علي خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، كما يظهر في العرض التالى.

– خلق فرص عمل جديدة : إن القطاعات التي تشهد زيادة في صادراتها وتطورا في كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية، يمكنها خلق فرص عمل بالإضافة الى إمكانية رفع مستويات أجور العمالة فيها، مع ارتقاء نوعية وكفاءة هذه الأخيرة.

ولذلك اتجهت برنامج الإصلاح الاقتصادي في عدد من الدول الى جعل قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة. وقد أكدت هذه التجارب قدرة الصناعة للتصدير على زيادة فرص العمل. حيث على سبيل المثال تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة[4] .

– تقليص عجز ميزان المدفوعات : باعتبارها الموارد الرئيسية للعملات الأجنبية تؤدي الصادرات دوراً أساسيا في معالجة الاختلالات التي تظهر في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات. وهو ما يؤثر بصورة مباشرة علي التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.

وعبر تجربتها الإنمائية، كان المورد الأكبر من العملة الأجنبية للجزائر[5] يتأتى من الجباية البترولية وعوائد قطاع المحروقات عموما. أما إيرادات تصدير المواد الخام الأخرى والسلع التقليدية او الزراعية فإن مساهمتها لم تكن بالصورة المطلوبة. وعليه فان مهمة تطوير وتنويع الصادرات يعد شرطا أساسيا لتنمية الموارد الخارجية من العملات الأجنبية وتحقيق الهدف المرجو من التصديرفي توليد فرص عمل جديدة ومعالجة عجز في ميزان المدفوعات.

– جذب الاستثمار المحلى والأجنبي : يتضح من تجارب الدول الناجحة فى التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. اذ يسمح الاستثمار الأجنبي بنقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية. وهو ما تحتاج اليه الدول في طريق النمو للنهوض بصناعاتها المحلية.

ان تواجد رأس المال وتوافره يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته. وتساهم التكنولوجيا الحديثة كذلك في تطوير المنتوج وتخفيض تكلفة إنتاجه. ومن ثم يمكن القول

أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة و ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية . كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل علي جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدور الاستقطاب للاستثمارات جديدة .

– تحقيق معدلات نمو متزايدة : عن طريق خلقها لفرص العمل الجديدة والحد من البطالة، وعن طريق جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحافظة على الاستثمارات المحلية، وعن طريق توفير مصادر بديلة للعملات الأجنبية، فانه يمكن للقطاعات المنتجة للسلع والخدمات الموجهة للتصدير رفع التحدي رئيسي الذي يواجه الاقتصاديات المتخلفة، الا وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة تفوق المعدلات التي تسجلها الزيادات السكانية.

وتشير قراءة نتائج العشرية الأخيرة من الإصلاحات[6] الى تمكين الجزائر من التحكم في استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية، عن طريق التحكم في عجز الموازنة وكبح جماح التضخم. ورغم ان هذه النتائج المحققة، والتي نالت إعجاب الهيآت الدولية المهيمنة البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، فان ذلك لم يمكن الجزائر من رفع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبذلك تنضم الجزائر الى بقية دول المغرب التي لا تزال تعاني من تأخر كبير وتخلف في الحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنتشر عبر قارات العالم.

3.1 – ملامح الاقتصاد العالمي

يبدو ان نهاية القرن العشرين وبداية القرن الجديد تتسم بخلوها من الصراعات الايديلوجية والعسكرية. فالحياة المعاصرة تطبعها سمات التعاون السياسي، والتكامل الاقتصادي. أما وقد نادى العالم كله بالتطلع الى نظام اقتصادي جديد يتميز بعلاقات سياسية معتدلة وتبادلات اقتصادية متوازنة وتفاهم اجتماعية متنامي. وقد ظهرت مؤسسات دولية تحمل هموم المجتمعات الفقيرة والأكثر فقرا وحرمانا، وتعمل على إرساء قواعد سليمة لبناء هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولا تتوقف للذود عنها أمام الاقتصاديات المتطورة. وذلك ما تتوقعه الدول المتخلفة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي او المنظمة العالمية للتجارة، عند معالجتها لمشكلات البطالة والتضخم والاستثمار والخوصصة، او التجارة الخارجية والأسواق المالية.

لكن لهذا النظام الاقتصادي الجديد ملامح تميزه في الأفق وتدعو الى الوقوف عندها والتأمل في اتجاهاتها، خاصة بعد مضي فترة من زمن النداءات، ووقوف عدد من الدول على التجربة لسنوات.

– أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يدعو إلى أقامة نظام اقتصادي على أسس اقتصاد السوق، وعليه فهو يدعو الى التحرر الاقتصادي، وتبني آليات السوق في التسيير واتخاذ القرارات بدل اعتماد أجهزة التخطيط[7] .

– ساهم في إبراز معالم هذا النظام ذلك التطور التكنولوجي الذي أدى الى القضاء على العزلة والتفكك مما جعل العالم بمثابة كيان موحد من حيث كثافة الاتصالات وتداخل المعاملات.

– يرمي النظام الاقتصادي العالمي الجديد الى النهوض بالأعمال في إطار عابر للقارات و يتخطى القوميات، في ظل التنافس بين الأسواق، حيث يتم إلغاء مختلف الحواجز أمام حركات السلع و الخدمات والعمالة ورؤوس الأموال.

– من ملامح هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد اتجاه كثير من الدول الى تكوين تكتلات اقتصادية، كلما سمح لها موقعها الجغرافي او الإقليمي بذلك، حيث تزايدت القناعة بأنه من الصعوبة بمكان قيام البلد الواحد بمفرده بتحقيق نمو متزايد ومتناسق وتحقيق تطور اجتماعي متسارع ومتوازن.

وعليه أصبحت التكتلات الاقتصادية تشكل أهم فعاليات العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيرا لما تمد به الدول الأعضاء من قوة التفاوض، أمام الدول الأخرى، بناء على كثافة الاعتماد المتبادل والتعاون المشترك. وقد تفاوتت محاولات التعاون والتكتل الاقتصادي بين الدول، اذ تتراوح بين تقرير حرية تنقل السلع والخدمات دون قيود، وإقامة مشروعات مشتركة، فضلا عن حرية تنقل رؤوس الأموال[8]، وصولا الى التكامل الاقتصادي والنقدي كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

– لم تكن الدول النامية غافلة عن المزايا التي يمكن تحقيقها عن طريق التكتل والاندماج الاقتصادي، فقد كان بعضها سباقا لتصور مثل هذه المشروعات والتطلع الى تكوين أسواق مشتركة ومناطق للتبادل الحر[9] . لكن فشلها في هذا المجال لم يثنيها عن السعي للانضمام الى احد التكتلات الاقتصادية و السياسية القائمة بموجب التعامل معها، وذلك ما تسعى إليه دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط التي وقعت اتفاقيات منفردة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي . كما كان الحال بالنسبة للجزائر.

ثانيا / اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

من ابرز التحولات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ودخول هذه الأخيرة حيز التنفيذ. وهو تحول يعزز التوجه نحو اقتصاد السوق، ويؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، ويقطع به شوطا معتبرا نحو الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

1.2 – الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

في خضم هذه التغيرات الجارية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي تاتي اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب الأبيض المتوسط ومنها الجزائر لتعويض اتفاقيات التعاون الموقعة في منتصف السبعينات وفقا لما تنص عليه قواعد مؤتمر برشلونة. ان روابط

تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية قديمة بقدم المستعمرات، لذلك فهو ينظر إليها على إنها من المسلمات ومن المكتسبات التاريخية التي لا يمكن التخلي عنها. لذلك نجده بعد افتكاك اغلب هذه الدول سيادتها وحصولها على الاستقلال نجده اتخذ أسلوبا جديدا لبسط نفوذه في صورة تعاون اقتصادي – منذ السبعينات – وذلك من خلال عقد اتفاقيات التعاون التي بقيت سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة يومي 28 و29 نوفمبر 1995 أين تم الإعلان عن ميلاد ما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الاورو– متوسطية، والذي حدد بيانه أسس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و شركائه على المستويات التالية :

– في المجال السياسي والأمني : يهدف عقد الشراكة إلى جعل منطقة البحر البيض المتوسط منطقة استقرار وسلام، وذلك من خلال التعاون في مجال التعددية السياسية، إقامة دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة التطرف السياسي والدينى. يضاف إلى ذلك العمل على الحد من التسلح ومكافحة الجريمة المنظمة والسعي الى حل النزاعات بطرق سلمية ضمن إطار الشرعية الدولية .

– في المجال الاقتصادي : السعي لجعل المنطقة المتوسطية منطقة رفاهية اقتصادية، من خلال العمل على تحقيق تنمية اقتصادية دائمة ومتوازنة، ومحاربة البطالة والفقر. بالإضافة إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق 2017. وتتضمن منطقة التبادل الحر إلغاء مختلف الحواجز التي قد تعيق التبادل التجاري سواء كانت حواجز جمر وكية أو غير ذلك.

ويشمل المجال الاقتصادي أيضا العمل على دعم حركية النمو الاقتصادي بتشغيل آليات اقتصاد السوق، وهو ما يستلزم متابعة برامج للتعديل الهيكلي وتجديد البنيات التحتية، وإعطاء القطاع الخاص أولوية قيادة العمليات الإنمائية . وذلك عن طريق تأهيل مؤسساته الصناعية وتأسيس الأطر قانونية التي تضمن حماية الملكية الخاصة وحرية التبادل التجاري.

– في المجال المالي : أما المجال المالي فتميزه المساعدات المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا MEDA، تعويضا للبروتوكولات المالية التي كانت تعد إطارا للتعاون المالي للاتفاقية المبرمة في منتصف السبعينات. وتهدف هذه المساعدات إلى تمويل مختلف المشاريع التي من شأنها تسهيل ودعم برامج التعديل الهيكلي في الدولة الشريكة. وتشجيع القطاع الخاص وإصلاح وتأهيل المؤسسات الإنتاجية[10]. والتصدي لكل الانعكاسات الاجتماعية التي تفرضها عملية التحول الاقتصادي كدعم التنمية الإقليمية والمحلية وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

– في المجال الاجتماعي والثقافي : الإقرار باختلاف الثقافات والأديان والاعتراف بحقوق الإنسان، والعمل على تكثيف الحوار بين مختلف الحضارات والتقريب بين ضفتي المتوسط.

ومن منطق التسرع للانضمام الى الاتحاد الأوروبي وافتكاك خصوصية العضوية فيه، بغية الدخول في مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، ليس كعضو منفرد ولكن ككتلة مندمجة، لم تجد دول جنوب المتوسط والجزائر بعد عدد من الجولات[11] بدا من الإذعان وقبول

جلّ بنود الاتفاقية كما سبق وان سطرها الاتحاد الأوروبي. لكن في نظر الكثير من الباحثين فان وراء هذه الآفاق مكاسب بعيدة المنال، ودونها مشكلات بليغة التأثير.

فمن مكاسبها إقامة تعاون اقتصادي في مختلف المجالات، وإقامة منطقة تبادل حرّ، فضلا عن التسهيلات في مجال التمويل "برامج ميدا". غير أن ذلك لا يضمن بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي متوازن لمختلف القطاعات الوطنية، ولا تشغيلا كاملا للطاقات المتاحة. بل إن مخاطر غلق عدد من المؤسسات الإنتاجية وزيادة نسبة البطالة، تفكك النسيج الصناعي الداخلي وتوجهه نحو الخارج، تدهور القدرة الشرائية وزيادة الفقر هي احتمالات يؤكدها الوضع الحالي للبلاد.

يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة مع الجزائر الى إنشاء منطقة تبادل حرّ كخطوة أولى في طريق تحضير دول جنوب المتوسط الى التحرير التدريجي لمبادلاتها التجارية مع دول شماله، أملا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، ومساعدتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.2 – اتفاق الشراكة في الميزان

إن أي اتفاق للشراكة بين طرفين يتوقع منه تحصيل كل طرف لعدد من المصالح التي تشكل بالنسبة للطرف الآخر جملة من المزايا النسبية. ويهدف كل طرف شريك من هذا الاتفاق الى تحسين أدائه الاقتصادي والمالي والتكنولوجي. لكن في ظل عدم تكافؤ الطرفين تكون الفرص المتاحة والبديلة غير متوازنة. ويتوقف تحقيق أهداف كل طرف على قدرته على المقايضة بالبدائل المتاحة. لكن ظروف طرح مسالة التعاقد مع الاتحاد الأوروبي، وباعتبار اختلاف مستويات النمو الاقتصادي والتكنولوجي بين دول شمال المتوسط من جهة ودول جنوبه على الضفة الثانية يصطدم وبداهة التعاون المتكافئ لتحصيل المزايا بتوازن.

إن القوة الاقتصادية والمالية للاتحاد جعلته يتمسك ببنود الاتفاقية كما صيغت في بداية تصورها، وفي مقابل ذلك لا تملك دول الجنوب قوة اقتصادية ولا استقلالا ماليا ولا إبداعا تكنولوجيا، فضلا عن كونها لم تكن شريكة في صياغة بنود الاتفاقية– وعليه يمكن التصريح بصعوبة التفاوض لافتكاك مكاسب الاتفاقية.

ولعل ما يعزز موقف الاتحاد الأوروبي أن أعضاءه يفاوضون كتلة واحدة تشمل 15 دولة صناعية و10 دول أوروبا الشرقية والوسطى، مما يعطيهم قدرة كبيرة على المقايضة، وذلك فضلا عما بحوزة كل منهم من قوة اقتصادية، مالية وتكنولوجية. بينما تفاوض دول جنوب المتوسط منفردة من جهة، حيث كان يتم عقد اتفاقيات التعاون مع كل دولة على حدى، وبالنظر الى ضعفها الاقتصادي والمالي، فإنها تتيح لدول الاتحاد فرص ممارسة ضغوطاته لإخضاعها الى الشروط التي تخدم مصالحه بالدرجة الأولى .

ومن هذا الباب يمكن تسليط الضوء على بعض ثغرات اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، التي تتطلب محاذير كبيرة . اذ بالإضافة الى ما يستند اليه موقف المتشائمين في هذا المجال، مما سبق ذكره يمكن تأكيد أهم المخاطر التالية :

– تزايد عرض المتوجات الأجنبية في السوق الوطنية، ومنافستها للمنتوجات المحلية، مما يؤدي الى تناقص الطلب على هذه الأخيرة. وهو ما سيترتب عنه إفلاس كثير من المؤسسات الإنتاجية الجزائرية، وتنامي ظاهرة البطالة والفقر بسبب تضاؤل مداخيل الأفراد وتقلص قدراتهم الشرائية.

– تعرية المؤسسات الاقتصادية الوطنية وتعريضها الى منافسة مؤسسات قادرة على بسط نفوذها في مختلف الأسواق عبر القارات. بينما تتميز المتوجات الجزائرية بتشغيل المؤسسات بأقل من نصف طاقاتها، وباستخدام أجهزة إنتاجية متقادمة. وذلك ما يفسر نسبيا ضعف الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، علما ان هذه المؤسسات استفادت من إعانات حكومية وحماية جمركية وقانونية خلال فترة ما قبل الإصلاحات، مكنتها من احتكار السوق المحلية زمانا.

– محدودية المساعدات المالية المقترحة لتشغيل آليات التحديث الاقتصادي وبرامج الإصلاحات وإعادة الهيكلة والتأهيل، في إطار برنامج الدعم ميدا MEDA، بالإضافة الى تباطؤ وتيرة صرفها، وضئالة ما تمّ استلامه منها.

– وعلى الصعيد النظري، وحتى التجريبي، لا توجد دعائم قوية تؤكد ضمان تحقيق تنمية متوازنة على أساس التبادل التجاري الحر، وانعدام الحماية القانونية للمنشآت المحلية. بل على العكس من ذلك نجد دولا متقدمة اقتصاديا، ماليا وتكنولوجيا لا تتنازل عن تقديم الحماية الحافية لقطاعات منتخبة من اقتصادياتها[12].

وعليه نخلص الى ان الاتحاد الأوروبي، ضمن هذه الظروف، يستغل ضعف موقف الدول الشريكة على جنوب المتوسط لتحقيق أهداف خاصة غير تلك الأهداف المشتركة، والتي على رأسها:

–إعادة تأكيد التوجه الأوروبي على الساحة الدولية عموما والمنطقة المتوسطية خصوصا،

– منافسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد الاستحواذ على هذه المنطقة،

– مسابقة نمور القارة الأسيوية للاستحواذ على السوق الإفريقية.

وفي ذات الوقت نجد الاتحاد الأوروبي يحمل دول الجنوب المنضمة اليه مسؤولية اجتناب الآثار السلبية، والعمل على تسريع خطوات تقدمها للالتحاق بركبه. ولما كان الأمر كذلك فانه على عاتق هذه الدول البحث عن إستراتيجية رشيدة للدخول والاندماج في الكتل التي سبق تكوين كياناتها وإعداد مواثيقها كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي او الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .

ثالثا / إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي

طبيعي أن تختلف وجهات النظر الى شكل وطبيعة التعاون بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. غير أن اختلاف المؤهلات والحاجات أيضا يدعو كلا منها الى التقرب من الآخر

والبحث في سبل التعاون والاندماج لتحقيق ما يصبو اليه من أهداف. وتملك الجزائر كثيرا من أسباب النجاح، ومن المعطيات التي تمكنها من التفاوض من مركز القوة.

1.3 – تثمين المزايا الطبيعية

ارتكز نمط التنمية الذي تبنته الجزائر على إبراز المزايا المطلقة لاقتصادها من اجل تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل. والمزايا مطلقة هي تلك المزايا التقليدية التي يختص بها الاقتصاد الجزائري دون غيره، وهي تتعلق أساسا بما يشتمل عليه الفضاء الجزائري من موارد طبيعية (خصوصيات القطاع الزراعي) ومنجمية (خصوصيات القطاع المحروقات). وتكتسي الجزائر أهمية خاصة ضمن مجموعة دول جنوب المتوسط، وذلك لأسباب تاريخية جغرافية واقتصادية والمالية.

– فمن الناحية الجغرافية تعد دول جنوب المتوسط وعلى الخصوص دول شمال افريقيا ذات أهمية إستراتيجية، بالنظر الى موقعها الجغرافي من جهة، وسعة سوقها من جهة ثانية. وتقع الجزائر شمال دول الجنوب، فهي بالتالي تتمتع بموقع بوابة القارة الإفريقية، مما يتيح لها بان تمثل وسطا مفضلا للعبور، وقد شهد لها التاريخ بممارسة ذلك عبر قرون طويلة.

– ومن الناحية الاقتصادية يمثل الاتحاد الأوروبي أول شريك للجزائر، مما يسمح لها باحتلال مركز الصدارة في التفاوض. وانه يمكن دعم ذلك بعدد من العناصر في المجالات مختلفة يقع على رأسها المجال المالي حيث يتميز الاقتصاد الجزائري حاليا بقدرته على تسديد ديونه نحو مختلف النوادي الأوروبية.

– ومن مقومات الاندماج في الاقتصاد العالمي، اكتساب الجزائر للثروات النفطية والغازية، واهمية احجام احتياطاتها. ان هذه الثروات تشكل المصدر الأساسي للطاقة المستخدمة في مختلف المجالات الصناعية والزراعية، بالإضافة الى استعمالاتها الاستهلاكية، وقد ساد استغلال هذه الموارد لغرض التصدير وتحصيل العوائد المالية. وهو استغلال سيئ لما تتيحه هذه الثروات من فرص للتحويل و إمكانيات للتصنيع.

– ومن مقومات الاندماج في الاقتصاد العالمي ايضا، امتلاك الجزائر لمصانع الحديد والصلب، وقد استفادت هذه الأخيرة من استثمارات كبيرة، لكنها غير مستغلة استغلالا تاما. لقد تكبدت الجزائر في إطار سياسة التصنيع الثقيل نفقات عالية فاقت قدرتها على التمويل، وأثقلت مديونيتها الخارجية. ومن غير المعقول ان يظل استخدام هذه الإمكانات جزئيا، لا يتعدى 50%، وهي في حقيقتها صناعات ذات أبعاد تكاملية، وهي بالتالي تتطلب أسواقا واسعة لاستيعاب مخرجاتها، وهو ما لا يتوفر الا في إطار توسيع علاقات التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي.

2.3 – تثمين المزايا النسبية

ان العولمة الاقتصادية تعتمد اليوم على اقتصاد المعرفة التكنولوجيا والمعلوماتية، وهي العناصر التي تعمل على إزاحة المزايا التقليدية التي تثمن الثروات الطبيعية للإحلال مكانها.

فالتقسيم الدولي للعمل لم يعد يعتمد على المعايير التقنية على النحو التايلوري، لكن على المعيار المعرفي، والذي منه تكون الهيكلة الجديدة للفضاء الاقتصادي. ففي هذا التقسيم الجديد تكون معايير التوطن تراعي بالدرجة الأولى مسالة تمركز النشاطات ذات الكثافة المعلوماتية والدول الصناعية وعلى الخصوص في المجالات الغنية بالموارد المعرفية المتخصصة، حيث تكون مسالة التمركز الصناعي بالدرجة الثانية. وهكذا سيتم عزل الاقتصاديات التي تجد صعوبات في التوصل الى الاقتصاد المبني على المعلومات.

وفي هذا الإطار يعتبر وجود جالية معتبرة جزائرية، مغاربية وعربية منتشرة عبر القارة الأوروبية والأمريكية، عنصر قوة يعطي دول جنوب المتوسط هامشا إضافيا للمناورة. فقد يبدو ان البند الاجتماعي لاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، او المنظمة العالمية للتجارة، يتولى الاهتمام بالطاقات البشرية في الضفة الجنوبية للأبيض المتوسط، من خلال ما ينص عليه من اعتناء بالمجتمع المدني وتثبيت حقوق المواطنة والمشاركة السياسية. لكن الناظر الى إجراءات الهجرة من دول الجنوب نحو دول الاتحاد الأوروبي لا تفوته سرعة الاقتناع بان مثل هذه الإجراءات تهدف الى:

– تثبيت اليد العاملة غير المتخصص في أوطانها من دول جنوب المتوسط، وذلك ما يظهر تحت برامج مكافحة الهجرة غير الشرعية.

– اصطفاء نخبة من المثقفين من هذه الدول والسماح لها بالعمل والتوظيف داخل دول الاتحاد الأوروبي.

ان اغلب الدول الصناعية عملت على تحديد الولادات منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وهي بذلك تشهد تناقصا مستمرا في أجيالها المتلاحقة، وعجزا متصاعدا في تجديد طاقاتها البشرية، مما يفرض عليها الحاجة الى طلب اليد العاملة وتوظيف الطاقات البشرية الناشئة.

ويمكن لدول السائرة في طريق النمو – باعتبارها تملك طاقات بشرية هائلة تعتبر نسبة كبيرة منها ذات مؤهلات متفاوتة – احتواء عمليات الهجرة والتخطيط لها بالصورة التي تضمن حقوق المهاجرين من ناحية، وتفرض على الدول المستقبلة احترام برتكولات التوظيف والتشغيل من ناحية ثانية، وتسمح للدول المصدرة بالحصول على تحويلات معتبرة كمقابل للطاقات التي تم إعدادها للدخول في ميادين العمل. ولا غرابة في ذلك بالنظر الى ما يتطلبه تأهيل الطاقات البشرية من إعدادات. ان الاستثمار في الموارد البشرية اكبر تكلفة منه في الموارد المادية، وأطولها فترة، وأبعدها تحصيلا للعوائد.

وفي هذا الإطار، فان الدور الأساسي يعود لقطاع التربية والتعليم، اعتمادا على المقومات الحضارية، العمل على الاستثمار في رأس المال البشري، الى جانب تنمية البحث العلمي من اجل تطوير القدرة على الإبداع والابتكار.

ان المؤسسات الاقتصادية لا تهتم اليوم بالبحث عن تقليص تلكفتها الانتاجية بقدر اهتمامها بالبحث عن الوسط المحفز لقدراتها على الإبداع والابتكار بعد التمهين. وعليه فان وجود اليد العاملة ذات الاختصصات المحددة، وتواجد مراكز البحث المتخصصة، والمنافسين القادرين على نشر الآثار الخارجية تعد شروط ملائمة لاجتذاب الاستثمارات المباشرة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

3.3 – إستراتيجية التكامل الإقليمي

تجدر الملاحظة ان الدول العربية تتسابق لعقد اتفاقيات ومحاولات اندماج منفردة، مع أطراف دولية غير عربية على حساب العلاقات الاقتصادية المبنية على التضامن المناصرة، وهذا خطر على مسار المفاوضات سواء كانت مع الاتحاد الأوروبي أو المنضمة العالمية للتجارة او غيرهما.

فمن سلبيات هذه الاتفاقيات أنها لم تخرج من إطار موجة التوجه نحو اقتصاد السوق ودعم التسيير الليبرالي لتنظيم المؤسسات، وترتيب العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مختلف الأطراف المحلية والدولية. وهي تستند وتدعم أحكام المنضمة العالمية للتجارة من ناحية وتمنح الدول المتقدمة كالمجموعة الأوروبية امتيازات إضافية تفوق تلك التي يمكن ان يحصل عليها أعضاء آخرون داخل تلك المنضمة، وذلك بفضل إلغاء التعريفات الجمركية على صادرات المجموعة الأوروبية عند إنشاء منطقة التبادل الحر مع دول جنوب المتوسط. وفي هذا الإطار لا بد من رسم إستراتيجية تمكن من تحسين تخصيص الموارد الطبيعية والبشرية و من تنويع أجهزة الانتاج والتبادل وتمكن من إعادة النظر في المنفذ اللاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن الدخول في الكيانات القائمة على أسس محددة مسبقا من زاوية انفرادية يعتبر ضعف استراتيجي. ولا يمكن تخطيه إلا بتحقيق القدرة على التفاوض من منطقة القوة، ولن يكون ذلك إلا بتسريع التكتل والاندماج العربي او الإقليمي وهو أقوى دعامة يمكن استنادها. ففي إطار البحث عن إستراتيجية متينة للدخول في الاتحاد الأوروبي او الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة او الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتفادي الآثار السلبية لهذه الخطوة، يمكن اعتماد المجال الإقليمي، والبحث عن سند جواري يسمح بتعزيز القدرة على التفاوض، وافتكاك الحقوق من منطق الندية.

وتجدر الملاحظة انه فضلا على ما بحوزة المنطقة العربية من إمكانيات اقتصادية كشساعة المساحة وتنوع الثروات الطبيعية والمعدنية وتعدد المناخات، فان المناخ الاقتصادي والسياسي لهذه الدول يتجه تدريجيا نحو الاقتناع بضرورة هذا التكتل، وذلك ما يبينه:

–اختفاء ازدواجية التوجهات السياسية[13] بين دول الضفة الجنوبية للأبيض المتوسط واتجاهها، منذ العشرية الأخيرة خصوصا، نحو اقتصاد السوق يعتبر مؤشرا ايجابيا في طريق تحقيق الانسجام بين هذه الاقتصاديات.

–يدعم هذا التوجه من الناحية السياسية تضاعف القناعة بقوة مفهوم الدولة الوطنية ، في مقابل تنامي التوجه نحو التكتلات الإقليمية.

–كما يدعمه، من الناحية الاديلوجية والفكرية، القناعة بأهمية نظام عالمي جديد تحكمه آليات منسجمة ومتناسقة الأداء بدل أنظمة متعارضة.

–القناعة بان شروع الدول المتخلفة عربية كانت أم افريقية ام آسيوية في الانضمام كأفراد لاتحادات أخرى غير إقليمية سيشكل عائقا أمام تجارتها البينية وأمام محاولة إقامة تكتل اقتصادي إقليمية، مما يعني ان كلا منها ستظل تقايض من منطق الأحادية أمام تكتل متماسك، وستبقى تتحمل نتائج وتبعات اندماجها منفردة.

وعلى الصعيد الواقعي، فان تجربة الاتحاد الأوروبي منبر لدعوة الاقتصاديات النامية الى الانسجام والاندماج في نظام متكامل سياسيا، واقتصاديا، ماليا ونقديا، بدل التقوقع كدويلات ذات سيادات مهلهلة.

انه ليس من صالح الدول العربية البقاء في حالة استغناء بعضها عن البعض الآخر، فالظروف تقتضي ضرورة المعالجة الجماعية للمشكلات الاقتصادية والمالية الى جانب القضايا الاجتماعية، والسياسية والأمنية.

وعليه نخلص الى ان الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة حتمية للتنمية الاقتصادية، لكنها لا تخلو من سلبيات. غير ان تحصيل الايجابيات يتطلب يقضة رفيعة وعملا سريعا وحنكة عالية لاقتطاف ثمراتها، من ذلك تسريع عمليات تأهيل المؤسسات دون تمييز قيما بينها وتحديث وسائل إنتاجها واستغلال الفرص التي تتيحها العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف الميادين المالية، والتنظيمية، والتسويقية على الخصوص، مع التركيز على المجالات البحث والتطوير التكنولوجي.

وفوق ذلك تبقى قضية الإسراع في انجاز مشروع التكامل الاقتصادي العربي خيارا استراتيجيا لطرح تصور جديد مستحدث من اجل التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، اذ يمكن أعضاءه من اكتساب قوة اقتصادية ومالية تسمح بالحصول على موقع قوي في المفاوضات الدولية"[14].

الهوامش :

[1] - روبر الكسندر: كيف تنمي بلدا ، أفاق جديدة ، باريس 1965 ، ص 36 (باللغة الفرنسية).

[2] - انظر عبد الفتاح مراد، منضمة التجارة العالمية والعولمة والاقليمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003.

[3] – شرع المغرب في اعادة جدولة ديونه سنة 1993، ثم الجزائر سنتي 1994–1995، بينما عملت تونس على تحريك اقتصادها من الداخل منذ سنة 1986 .

[4] - voir LACHANCE NATHALIE ; La Coopération Economique En Asie-Pacifique-L'apec , Etude Réalisée Pour Le Groupe De Recherche Sur L'intégration Continentale GRIC , Département De Science Politique, Université Du Québec , Montréal, CANADA , 2001 .

[5] BANQUE D'ALGERIE : Evolution Economique Et Monétaire En Algérie 2004. Banque D'Algérie, ALGER, 2005

[6] – انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2004.

[7] – لقد تأكد هذا الاتجاه خاصة مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الاقتصاديات الاشتراكية الى اقتصاديات السوق كدول وسط و شرق اوروبا.

[8] – مثل ذلك منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا)، آو اتفاقية بلدان جنوب شرق آسيا (اسيان).

[9] – على الصعيد العربي مثلا نشطت الجامعة العربية العديد من الاتفاقيات، من ذلك : اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة سنة 1953، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العبية بتاريخ 1957/06/03، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 .

[10] – تم اتخاذ تدابير خاصة بشان المنتوجات الفلاحية والخدمات وهي تتمثل في التحرير التدريجي المتبادل على اساس نظام التفضيلات والحصص بالنسبة للمننوجات الفلاحية. اما الخدمات فيتم تحريرها ضمن قواعد المنظمة العالمية للتجارة، في اطار اقواعد العامة لاتفاقية تجارة الخدمات GATS.

[11] – تتناولت مفاوضات الدخول في الاتحاد الاوروبي مسارا ليس بالسهل، اذ اشتمل على 17 جولة اسفرت على موافقة الجزائر على الانضمام للاتحاد الاوروبي من خلال التوقيع على للاتفاقية بتاريخ 22 افريل 2002.

[12] – وذلك ما تقوم به الولايات المتحدة الامريكية باتجاه المتوجات الزراعية الاوروبية او المتوجات النسيجية الآسيوية .

[13] – قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وافلاس النظم الاشتراكية، كان يحكم الاقتصاديات توجهين متناقضين : توجه ليبرالي يعتمد اليات السوق، واخر اداري يستند الى مركزية التخطيط .

[14] – لمزيد من الاثراء، انظر موضوع التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الاقتصادية في اطار التدافع الاقتصادي والشراكة. علي كساب، محمد راتول، مجلة اقتصاديا شمال افريقيا العدد00 السداسي الثاني 2004.

<u>مراجع البحث :</u>

I – مراجع باللغة العربية :

1 – عمرو الشويكي، اوروبا من السوق الى الاتحاد : صناعة واحدة، مجلة كراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد 141 يوليو 2004، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الاهرام .

2 – علي كساب، محمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في اطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديا شمال افريقيا، العدد 00 ، السداسي الثاني، 2004 .

3 – محمد محمد علي ابراهيم، الاثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003 .

4 – عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد 11سبتمبر، مجموعة النيل العربية، مصر 2003 .

5 – عبد الفتاح مراد ، منضمة التجارة العالمية والعولمة والاقليمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003 .

6 – سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية في اطار العولمة: الكوميسا، مجموعة ال15 ، اوروبا الموحدة، المشاركة الاوروبية المتوسطية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، مصر 2001.

7 – محمد يوسفي، عوامل تطور السياسة الاوروبية تجاه البلدان المغاربية، مجلة الإدارة، المجلد 11 العدد 22 ، 2001 .

8 – عرفان تقي حسين، الشراكة الاوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد السادس، 1998 .

9 – اسامة المجدوب، العولمة والاقليمية، الدار المصرية اللبنانية مصر 2001 .

10 – حسن عمر، الاقتصاد والاعولمة، دار الكتاب الخديث ، القاهرة 1998 .

12 – سمير التنير: التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الانماء العربي، بيروت 1978.

13 – عادل حشيش احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية : دراسة لمظاهر ومشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2000 .

14 – عاطف السيد، الجات والعالم الثالث : دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، مجموعة النيل ، القاهرة ، 2002 .

15 – عبد اللطيف عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر، مجموعة النيل، القاهرة ، 2003 .

16 – عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001 .

17 – ممدوح محمود منصور، العولمة : دراسة في المفهوم والظاهرة والابعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية 2003 .

II – مراجع باللغة الفرنسية :

1- BENNISSAD H. Algérie :De La Planification Socialiste A L'économie De Marche . ENAD ed. ALGER 2004 .

2- BOUKELLA M., BENABDELLAH Y.,FERFARA M.Y. La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation Et Mondialisation , Ed. CREAD ALGER 2003

3- DE SENARCLENS P. la mondialisation : théories enjeux et débats, Dalloz, 2002.

4 - DESSUS S., SUWA-EISNAMANN A. L'intégration régionale et reformes intérieures en méditerranée. Centre de développement de L'OCDE, PARIS , 2000.

5 - DJEFLAT A. La Coopération Euro Méditerranéenne Et La Dimension Scientifique Et Technologique : Bilan Et Perspective , Ed CREAD ALGER 2003 .

6 - LEVEAU R. Le Partenariat Euro Méditerranéen : La Dynamique De L'intégration Régionale , Rapport Du Commissariat Régional Du Plan , La Documentation Française , PARIS 2000 .

7 - MEZOUAGHI M. La Place De La Connaissance Dans Le Partenariat Euro-Mediteranéen , In BOUKELLA M. , BENABDELLAH Y. , FERFARA M.Y. La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation Et Mondialisation, Ed. CREAD ALGER 2003.

8 - MUCHIELLI J.L., MAYER T. Economie Internationale, Dalloz, PARIS, 2005.

9 - RADWAN S., REIFFERS J.L., Le Partenariat Euro-Mediterraneen 10 Ans Apres Barcelone : Acquis Et Perspectives ; Forum Euro-Mediterraneen Des Instituts Economiques ; Femise Marseille , 2005 .

10 - ZARKA J.C., L'essentiel Des Instruments De L'union Européenne , Gualino ed EJA PARIS 2003 .